سر الفصاحة

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الخفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

بتحقيق

علي فوده

من علماء الأزهر

الطبعة الأولى على نفقة

مكتبة الخانجي

لأصحابها أولاد محمد أمين الخانجي

بشارع عبد العزيز بمصر

١٣٥٠ هـ — ١٩٣٢ م

المطبعة الرحمانية بمصر

لصاحبها عبد الرحمن موسى شريف

طبع على النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسى عن النسخة الأصلية الخطية المحفوظة بدار الكتب الملكية ببرلين ، وعورض بالنسخة المشار اليها « بالثانية » المأخوذة أيضاً بالتصوير الشمسى عن النسخة الخطية المكتوبة سنة ٦٦٥ والمحفوظة فى مكتبة طوب قپو باستانبول : الكلمات والجمل التى بين [المربعين] عن النسخة الثانية وذلك بعناية والدنا مدير المكتبة .

تحريراً فى ٥ رمضان سنة ١٣٥٠

أولاد

محمد امين الخانجى

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أثق

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنّا لنهتدى لولا أن هدانا الله . لقد جاءتْ رُسُلُ ربّنا بالحق ، صلوات الله عليهم وعلى سيدهم محمدٍ والأبرار من عِتْرته الذين أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً .

أما بعد : فإنّى لمّا رأيت الناس مختلفين فى مائية[1] الفصاحة وحقيقتها ، أودعتُ كتابى هذا طرفاً من شأنها وجملة من بيانها ، وقرّبت ذلك على النّاظر ، وأوضحته للمتأمّل . ولم أمِلْ بالاختصار إلى الاخْلال ، ولا مع الإسْهاب إلى الإمْلال ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق .

* * *

إعلم أنّ الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة ، والعلم بسرّها فمن الواجب أن نُبيّن ثمرة ذلك وفائدتَه ، لتقع الرغبةُ فيه فنقول :

أما العلوم الأدبية ؛ فالأمر فى تأثير هذا العلم فيها واضح ، لأن الزُّبدة منها والنُّكتة ؛ نظمُ الكلام على اختلاف تأليفه ، ونقدِه ومعرفة ما يختار منه مما يكره . وكلا الأمرين متعلّق بالفصاحة ، بل هو مقصور

(١) مائية الشىء : حقيقته ، نسبة الى « ما » الاستفهامية التى يطلب بها بيان الشىء . والأكثر فى الاستعمال « ماهية » بقلب الهمزة هاء .

على المعرفة بها . فلا غِنًى للمنتحل الأدبَ عمَّا نوضحه ونشرحه فى هذا الباب .

وأمَّا العلوم الشرعية ؛ فالمَعْجِز الدّالّ على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن . والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين أحدُهما : أنَّه خَرَق العادة بفصاحته ، وجرى ذلك مجرى قلبِ العَصا حيَّةً . وليس للذاهب إلى هـذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التى وقع التزايد فيها موقعاً خرج عن مقدور البشر . والقول الثانى : أن وجه الإعجاز فى القرآن صرف العرب عن المُعارضة ، مع أن فصاحة القرآن كانت فى مقدورهم لولا الصرفُ . وأمر القائل بهذا يجرى مجرى الأول فى الحاجة إلى تحقُّق الفصاحة ما هى ، ليقطع [على] أنها كانت فى مقدورهم ، من جنس[1] فصاحتهم . ونعلم أنَّ مُسَيْلمة وغيره لم يأتِ بمعارضةٍ على الحقيقة ، لأن الكلام الذى أورده خالٍ من الفصاحة التى وقع التحدى بها فى الأسلوب المخصوص . وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب ، وفائدته ، فالدّواعى إلى معرفة ذلك قويّة ، والحاجة ماسَّة شديدة .

ونحن نذكر قبل الكلام فى معنى الفصاحة نُبَذًا من أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها . ثم نذكر تقطُّعَها على وجهٍ يكون حروفاً متميزة ؛ ونُشير إلى طرَفٍ من أحوال الحروف فى مخارجها . ثم نَدل على أنّ الكلام

(١) بهامش الأولى : من حسن ونقله عن نسخة وفى الثانية كما هنا وهو الصحيح

ما أنتظم منها . ثم نُتْبع ذلك بحال اللغة العربية وما فيها من الحروف ، وكيف يقع المهمل فيها والمستعمل ، وهل اللغة[1] فى الأصل مواضعة أو توقيف . ثم نبين بعد هذا كلهِ وأشباهه مائية الفصاحة . ولا نخلى ذلك الفصل من شعر فصيح ، وكلام غريب بليغ ، يُتدرَّب بتأمّله على فهم مُرادنا . فإنّ الأمثلة توضح وتكشف ، وتخرج من اللَّبس إلى البيان ، ومن جانب الإبهام إلى الافصاح . فاذا أعان الله تعالى ويسر تمام كتابنا هذا كان مفرداً بغير نظير من الكتب فى معناه .

وذلك أن المتكلمين ، وان صنَّفوا فى الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ماهو ، فلم يبينوا مخارج الحروف ، وانقسام أصنافها ، وأحكام مجهورها ومهموسها ، وشديدها ورخوها . وأصحاب النحو ، وان أحكموا بيان ذلك ، فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذى هو الأصل والأسّ . وأهل نقد الكلام فلم يتعرضوا لشىءٍ من جميع ذلك ، وإن كان كلامهم كالفرع عليه .

فاذا جمع كتابُنا هذا كله ، وأخذ بحظ مقنع من كل مايحتاج الناظر فى هذا العلم إليه ، فهو مفرد فى بابه ، غريب فى غرضه . وفق الله تعالى ذلك ويسره بلطفه ومنّه .

(١) فى الثانية : اللغات .

فصل فى الأصوات

الصوت مصدر صات[1] الشىء يصوت صَوتًا فهو صايت . وصوّتَ تصويتا فهو مصوِّت . وهو عامٌّ ولا يختصُّ . يقال : صَوْت الأنسان . وصوت الحمار . وفى الكتاب الكريم : « إنَّ أنكر الأصوات لَصَوْت الحمير » وقال الراجز :

كأنما أصْوَاتُهَا ، فى الوادى ، أصواتُ حُجٍّ من عُمان غادِ

وقال جرير بن عَطية :

لمّا تذكرت بالدَّيْرَيْن أرّقَنِى صوت الدِجاج وقَرْعٌ بالنواقيس

والصوت مذكر ، لأنه مصدر كالضَرْب والقَتل ، وقد ورد مؤنّثاً على ضربٍ من التأوُّل . قال رُوَيْشَدُ بن كثير الطائى :

يأيها الراكب المُهدى مطيته بلّغ بنى أسد ما هذه الصوت[2]

فأراد الاستغاثة . كما حكى الأصمعى عن أبى عمرو بن العَلاء أنه سمع بعض العرب يقول ، وذكر انساناً : فقال فلان لغوب جاءته كتابى

(١) فى هامش الثانية ضرب على لفظ « الشىء » وكتب بدله « الكلام » وعلم عليه علامة الصحة

(٢) فى هامش الأصل

يأيها الراكب « المزجى » مطيته «سائل» بنى أسد ماهذه الصوت

وبهذا النص فى النسخة الثانية وسماه رويشد بن كبير .

فاحتقرها ، فقال له : أتقول جاءته كتابى !؟ قال : نعم أليست بصحيفة ؟

وفى كتاب سيبويه :

إذا بعضُ السنين تعرَّقتنا كفى الأيتام فَقْدُ أبى اليتيم

لأنَّ بعض السنين سَنَةٌ . ويقال : رجل صاتٌ ، أى شديد الصوت . كما يقال : رجل نالٌ ، أى كثير النوال . وقولهم : لفلان صيت ، إذا انتشر ذكره ، من لفظ الصوت إلا أن واوَه انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ماقبلها . كما قالوا : قيل ، من القول

والصوت معقول ، لأنه يدرك ، ولا خلاف بين العقلاء فى وجود مايدرك . وهو عرض ليس بجسم ، ولا صفةٍ لجسم . والدليل على أنه ليس بجسم ، انه مدرك بحاسّة السمع ، والأجسام متماثلة ، والإدراك انما يتعلق بأخص صفات الذوات . فلو كان جسما لكانت الأجسام جميعها مدركة بحاسة السمع وفى علمنا ببطلان ذلك دليل على أن الصوت ليس بجسم . وهذه الجملة تحتاج الى أن نبين أن الاجسام متماثلة وان الأدراك انما يتعلق بأخص صفات الذوات لأن كون الصوت مُدرَكا بالسمع والاجسام غير مدركة بالسمع مما لايمكن دخول شبهة فيه ولا منازعة . والذى يدل على تماثل الأجسام : أنا ندرك الجسمين المتفقَ اللون فيلتبس أحدهما علينا بالآخر ، لأن من أدركهما ثم أعرض عنهما وادركهما من بعد ، يُجوِّز أن يكون كل واحد منهما هو الآخر ، بأن نقل إلى موضعه ، ولم يلتبسا على الإدراك إلا لاشتراكهما فى صفة تناولها الادراك . وقد بينا أن الادراك إنما يتناول

أخص صفات الذات ، وهو مايرجع إليها ، وسندل على ذلك . وإذا كان الجسمان مشتركين فيما يرجع إلى ذاتيهما فهما متماثلان ، لأن هـذا هو المستفاد بالتماثل .

فان قيل : دُلوا على أنهما لم يلتبسا إلا للاشتراك فى صفة ثم بيّنوا أن تلك الصفة مما يتناوله الادراك . قلنا : الوجوه التى يقع فيها الالتباس معقولة ، وهى المجاورة أو الحلول . كالتباس خضاب اللحية بالشعر من حيث المجاورة . وكما التبس على من ظن أن السواد الحالّ فى الجسم صفة له من حيث الحلول . وكذلك من اعتقد أن صفة المحل للحال . حتى ذهب إلى أن للسواد حيّزا ، وكلا الأمرين منتفٍ فى التباس الجسمين ، لأنه لاحلول بينهما ولا مجاورة ، بل يقع الالتباس مع العلم بتغايرهما . يدل على ذلك ما ذكرناه[1]

فأما الدليل على أن الصفة التى اقتضت الالتباس مما يتناوله الادراك ، فهو أن الأمر لو كان بخلاف ذلك لما التبسا على الادراك وفى التباسهما عليه دلالة[2] على تعلق الادراك بما التبسا لأجله ، ولأن المشاركة فيما لايتعلق الادراك به لايقتضى الاشتباه على المدرك . ألا ترى أن السواد لايشبه البياض ويلتبس به عند المدرك ، وان اشتركا فى الوجود من حيث كان الادراك لايتعلق بالوجود .

(١) بين السطور « يدل عليه ما ذكرناه » وفى الثانية : فدل على ما ذكرناه .

(٢) فى النسخة الثانية : دليل .

وليس لأحدٍ أن يقول : إذا استدللتم على أن الأجسام متماثلة بالتباسها على الادراك ، فقولوا : إن الأجسام التى لاتلتبس كالأبيض والأسود غير متماثلة لفقد الالتباس . وذلك أن هذا مطالبة بالعكس فى الأدلة ، وليس ذلك بمعتبر . وإثبات المدلول مع ارتفاع الدليل جائز غير ممتنع ، لأن الدليل غير موجب للمدلول ، وانما هو كاشف عنه . لكن المنكرُ ثبوت الدليل وارتفاع المدلول . على أن الالتباس فى الجسمين المذكورين حاصل أيضا ، لأن المدرك لهما إنما يجوز أن يكون احدهما الآخر وانما تغير لونه

ما الدليل على أن الادراك يتعلق بأخص صفات الذوات ، وان كلامنا كله متعلق به فهو أنه لايخلو من أن يكون يتعلق بالصفة الراجعة إلى الفاعل ، أو الراجعة إلى العلة ، أو الراجعة إلى الذات . والذى يرجع إلى الفاعل من الصفات هو الوجود . ولو تناوله الادراك لم يخل من أن يتعداه إلى ما يرجع إلى الذات ، أولا يتعداه ؛ فان لم يتعد وجب ألا يحصل الفصل بين المختلفين بالادراك لاشتراكهما فى الوجود الذى لم يتناول الادراك غيره . وان تعداه إلى الصفة العائدة إلى الذات فيجب أن يُفصَل بين المختلفيْن بالادراك من حيث افترقا فى الصفة التى يتعلق بها ، وأن يلتبس أحدهما بالآخر من حيث اشتركا فى الوجود الذى تعلق الادراك به أيضا ، وذلك محال ، فأما ما يرجع إلى العلل من صفات الجسم ، والذى يمكن أن يدخل شبهة فى تناول الادراك له كونه كائنا فى جهة . والذى يوضح أن